



## حماية صحة الطفل العامل أقل واجب

براء الفار | شباط 2023

تم تمويل هذه الورقة بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف/ة ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية.

تمت صياغة هذه الورقة من قبل مؤلفين شباب فرديين تم اختيارهم للمشاركة في برنامج إعلام الشباب جيل 01. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات هيئة أجيال السلام.

## مقدمة

تعد عمالة الأطفال ظاهرة قديمة ومستمرة. وإذا كانت الحكومات المتعاقبة محليًا وفي العالم أجمع قد فشلت في القضاء عليها، فمن المهم على الأقل حماية الأطفال العاملين من الأخطار الصحية التي تواجههم من خلال حُرْم الحماية المجتمعية وتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال العاملين. تنطلق هذه الورقة من الإيمان بأهمية رعاية الطفل الصحية والنفسية، وتأخذ منحى واقعيًا يتعايش مع صعوبة الحد من عمالة الأطفال، وتدعو على الأقل لتوفير الحماية الصحية لهم من خلال تضافر جهود وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية.

في عام 2016، بلغ عدد الأطفال العاملين في الأردن حوالي 76 ألف طفل، يشكلون ما نسبته 1.89% من مجمل الأطفال في الفئة العمرية 5-17 سنة، منهم 70 ألف طفل، يشكلون نسبة 1.73% من مجمل الأطفال في الفئة العمرية 5-17 سنة، ممن انطبقت عليهم معايير عمالة الأطفال.<sup>1</sup> وتعرف عمالة الأطفال وفق هذه المعايير على أنها الأعمال الذي يؤديها طفل دون الحد الأدنى للسن المذوّول لهذا النوع من العمل بالذات كما حددها التشريع الوطني ووفقًا للقانون الدولي المعترف بها، والتي قد تحرمهم من التعليم أو تضيف عبء ثقيل بالدراسة والعمل.<sup>2</sup>

وتشير إحصاءات المسح إلى تضاعف أعداد الأطفال العاملين في المملكة من 33,000 في 2007 إلى ما يقارب 70,000 في عام 2016، منهم حوالي 45,000 يعملون في أعمال خطرة (الشكل 1)، توزعت كالتالي (الشكل 2): تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة 29%، يليه العمل في الزراعة والحراجه 28%، وفي الصناعات التحويلية والإنشاء والتشييد 11% لكل منهما، والباقي في أعمال أخرى مختلفة.<sup>3</sup>

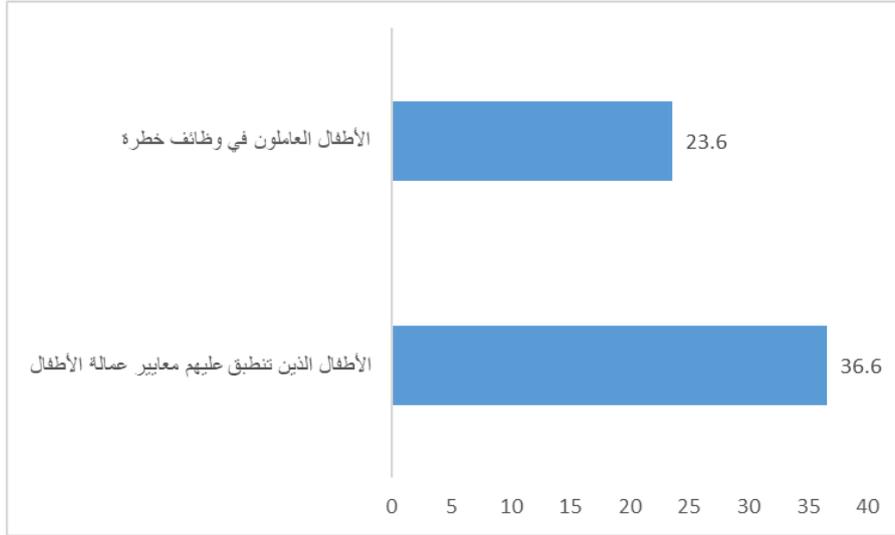
ويمنع قانون العمل الأردني<sup>4</sup> لسنة 1996 في المادة رقم 8 تشغيل الأطفال دون الـ 16 عامًا بأي شكل من الأشكال، فيما سمح بتشغيل الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 18 عامًا بموافقة الوزارة ضمن مهن محددة، محذّرًا من عمالة الأطفال في المهن ذات الخطورة العالية والأعمال الكيميائية. فقد نصّ القانون الأردني في المادة 77 على معاقبة صاحب العمل المخالف للأحكام الخاصة بعمل الأطفال، بدفع غرامة مالية تتراوح ما بين 300 دينار إلى 500 دينار، ومضاعفة العقوبة في حال التكرار.

<sup>1</sup> موسى شتيوي، وليد الخطيب وسعد أحمد. *المسح الوطني لعمل الأطفال في الأردن*. مركز الدراسات الاستراتيجية ومنظمة العمل الدولية ودائرة الإحصاءات العامة، 2016. <https://bit.ly/3Cbiruy>

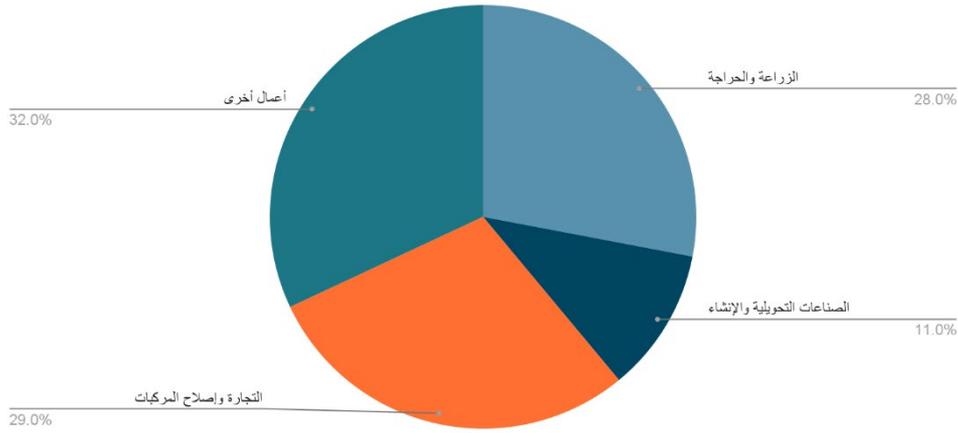
<sup>2</sup> الأمم المتحدة، اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال، د. ت. <https://www.un.org/ar/observances/world-day-against-child-labour/background>

<sup>3</sup> وزارة العمل الأردنية، "قسم تفتيش الحد من عمل الأطفال، 2022. <https://bit.ly/3VOCeal>

<sup>4</sup> المرجع نفسه



الشكل 1: مؤشرات المسح 2016 حسب أعداد الأطفال العاملين. المصدر: إحصائيات المسح الوطني لعمل الأطفال في عام 2016.



الشكل 2: التوزيع النسبي للأعمال الخطرة، المصدر: إحصائيات المسح الوطني لعمل الأطفال في عام 2016

وتم تحديد الأعمال الخطرة بالعمل الضار بنمو الطفل الجسدي والاجتماعي والنفسي، كالعمل تحت الأرض أو تحت المياه أو في أماكن مرتفعة، أو استخدام الآلات والأجهزة الخطيرة، أو العمل مع المواد الكيميائية والمتفجرات، أو العمل لساعات طويلة.<sup>5</sup>

<sup>5</sup> الأمم المتحدة، اليوم العالمي للحد من عمالة الأطفال، مرجع سابق.

## عمالة الأطفال في ازدياد بعد كورونا

إن الإحصائيات الواردة أعلاه تظهر أرقام عمالة الأطفال قبل جائحة كورونا، أي قبل تفاقم الوضع الاقتصادي. إذ يتوقع تقرير بيت العمال ازدياد أعداد الأطفال العاملين،<sup>6</sup> في ظل الظروف الصعبة التي خلفتها في جائحة كورونا، وذلك لأنها تتناسب طرديًا مع أعداد المتعطلين عن العمل، سواء من عمال المياومة أم من العاملين لحسابهم الخاص، تسببت الجائحة وتبعاتها اليوم في انحسار الخيارات أمام العديد من الأسر التي أصبحت تحت خط الفقر نتيجة فقدان وظائفها، أو الأسر محدودة الدخل التي تأثرت بنقص فرص العمل، ويتوقع أن يصل عددها إلى 400 أسرة، مما يدفعها إلى استخدام أطفالها في أعمال البيع في الشوارع، أو أعمال قد لا يستطيع الكبار ممارستها، إما لانخفاض الأجور فيها، أو لتفضيل صاحب العمل تشغيل الأطفال لانخفاض أجورهم مقارنةً بالبالغين.

ويتفق المجلس الأعلى للسكان<sup>7</sup> مع هذا التحذير لأن التدابير السليمة التي لجأت لها الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا، مثل عمليات الإغلاق والحجر الصحي وغيرها، فاقمت من سوء الوضع الاقتصادي. ووفقًا للمجلس الأعلى للسكان فإن الجائحة تهدد إنجازات التنمية المستدامة في مجال تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من عمالة الأطفال، وذلك لأن التأثير على الأطفال في الأسر الفقيرة أو الهشة اقتصاديًا، قد يستمر مدى الحياة.

## ألم جسدي ونفسي مدى الحياة

إن أخطر أثر لعمالة الأطفال هو الأثر الصحي سواءً الجسدي أو النفسي الذي ينتج عنه، وإذا كانت الحكومات غير قادرة على القضاء على ظاهرة عمل الأطفال والحد منها، فيجب على الحكومات والجهات العاملة في مجال حماية الطفل العمل على توفير الحماية الصحية للأطفال خاصة بالنسبة للعاملين منهم في أعمال خطيرة.

الأطفال العاملون أكثر عرضة للإصابة بالكثير من الأمراض الصحية، إما نتيجة لصعوبة العمل الذي يقومون به أو بسبب نقص الخبرة والمعرفة بالعمل والمخاطر المترتبة عليه. هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للإصابة بالجروح والكسور بسبب رقة جلدهم وضعف بنيتهم الجسدية، كما أنهم معرضون بشكل كبير لأمراض التنفس نتيجة لمخاطر استنشاق بعض المواد السامة، هذا بالإضافة إلى الحوادث المسببة لعاهات مستديمة من شأنها تكبيل الطفل جسديًا ونفسيًا مدى الحياة.

فقد أحمد، والبالغ 15 عامًا، ثلاثة أصابع أثناء صيانتته لآلة صنع الفلافل في المحل الذي يعمل فيه، وأكثر ما حصل عليه هو تسوية مالية بالتراضي بمبلغ 4000 دينار لا تعوض إحساس النقص الذي تملكه بعد ذلك الحادث.<sup>8</sup> وغيره الكثير من الحالات المشابهة التي تتعرض لإصابات خطيرة دون غطاء قانوني يحميها، فمعظم أسر الأطفال العاملين وأصحاب العمل

<sup>6</sup> بيت العمال، "الأردن يشارك العالم الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال". المجلس الأعلى للسكان، 2022.

<https://bit.ly/3WBccbx>

<sup>7</sup> المرجع السابق

<sup>8</sup> عهود محسن، عمالة الأطفال في الأردن... اغتيال للبراءة بمخالب الفقر وضعف الرقابة، عمان نت، 2022. <https://bit.ly/3VD3FDE>

يعرفون أنهم يخالفون القانون، وبالتالي لا أحد يبلغ عن إصابات كهذه، في أحسن الأحوال يتم تسوية الموضوع ماديًا، وفي معظم الوقت حتى هذا التعويض لا يتوفر.

وفي حالة أخرى لطفل ذي 12 عامًا يشترك مع أحمد باسمه ويعمل بسوق الخضار، تضررت أقدامه جراء عدّة إصابات خلال عمله، يقول: "أصعب شيء هو شغل "الحسبة" لأنه تحميل وتنزيل، وأوزان ثقيلة على جسمي ما بقدر أتحمّلها وبصير ظهري يوجعني". وتضيف هذه الأوزان على جسده الهش أحمالًا نفسية ثقيلة، بسبب الضعف والخوف، "السوق بخوف فيه ناس مش كويسة، مرات بشتغل وبضحكوا علي ما يعطوني حقي وبحس بالقهر والظلم بس أنا أصغر من إني أحاسبهم فبضل ساكت"<sup>9</sup>!

وبعيدًا عن الإصابات والأمراض الجسدية التي قد تسبب الضرر للأطفال، هناك الأثر النفسي الذي لا يزول. الأطفال العاملون أكثر عرضة لأشكال العنف، مثل التنمر والتهميش؛ لأنهم الحلقة الأضعف في سوق العمل كما ذكر أحمد، وتورد بعض التقارير إشارات عدة لتعرض الأطفال العاملين للتحرش بأشكال مختلفة. مثلًا، رصد المرصد العمالي الأردني تعرض الفتى رضا، والبالغ 15 عامًا، للتحرش في مكان عمله في بقالة، حيث لاحظت والدته تغير في سلوكه مع جميع أفراد أسرته، وربطت ذلك بوجود بقع دماء وإفرازات على جسده.<sup>10</sup> إن احتمالية تعرض الأطفال للتحرش تزيد أثناء عمل الأطفال، والتي قد تؤثر سلبيًا على نموهم العقلي وسلوكهم في سنواتهم القادمة.

كما وُجد أن الأطفال العاملين يتعرضون لآثار نفسية عديدة، منها الانفعال السريع لأبسط الأسباب وصعوبة التعامل والتوافق مع الأسرة، بالإضافة لتفضيل العزلة وعدم الكلام مع الآخرين والقلق والتوتر والعدوانية والهلع والخوف والشعور بالاكئاب والإحباط، والقيام بسلوكيات منحرفة كالتدخين.<sup>11</sup>

وبالطبع يتأثر التطور المعرفي والعاطفي والاجتماعي للطفل الذي يتوجه للعمل ويترك المدرسة، فتتخف قدراته في القراءة والكتابة، ويفقد احترامه للرابطة الأسرية، ويقل تقبّله لذاته وللآخرين، كما تنخفض لديه القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.<sup>12</sup> وبهذا تؤثر عمالة الأطفال على التطورات الشخصية المتوقعة في مرحلة الطفولة، وتحرمه من الرعاية اللازمة لينمو نموًا سليمًا يُشبع احتياجاته الجسدية والعقلية والنفسية.

وتلخص دراسة أجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة عام (2010) مجموعة من الآثار النفسية والاجتماعية، المترتبة على عمل الأطفال في الأردن، والتي تشمل الضعف الاجتماعي وسلوكيات خطيرة مثل تعاطي المخدرات، والإساءة الجسدية والجنسية للطفل، والتنمر،

<sup>9</sup> سالي الأخرس، جساد هزيلة. أطفال العربات حقوق مسلوية، عمان نت، 2022. <https://bit.ly/3XboDej>

<sup>10</sup> هدى محمد إبراهيم الليثي وشيما عبد العزيز الدالي. الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية والاقتصادية لعمالة الأطفال (دراسة ميدانية بمحافظة القليوبية). جامعة الأزهر، 2016. <http://labor-watch.net/ar/read-news/152322>

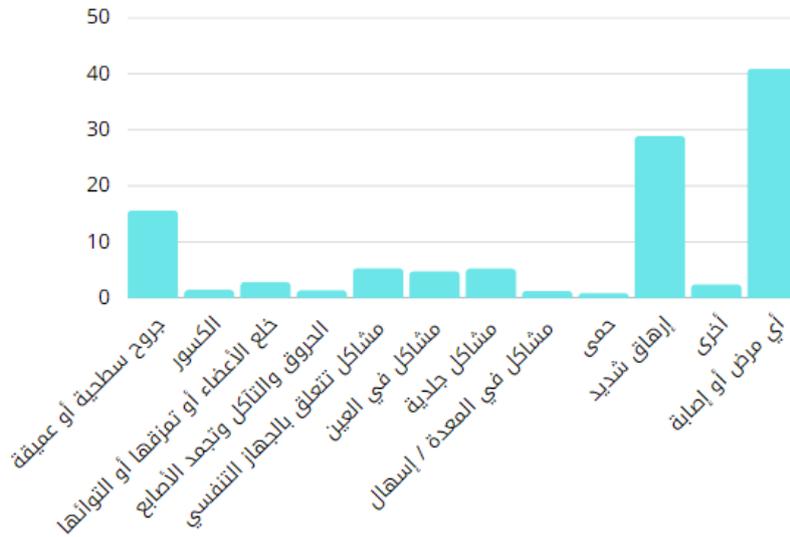
<sup>11</sup> المرجع نفسه

<sup>12</sup> حورية شرقي و نعيمة براهيم، الآثار النفسية و الاجتماعية لعمالة الأطفال، مجلة القبس للدراسات الاجتماعية والنفسية، عدد 8، 2020. <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/724/2/4/149390>

والتعرض للاستغلال المالي، وعدم القدرة على الموافقة بين الدراسة والعمل، مما يؤثر على التحصيل الدراسي للطفل.<sup>13</sup>

وتختلف طبيعة المخاطر الصحية والنفسية وآثارها بحسب طبيعة العمل وأيضًا بحسب جنس الطفل أيضًا. ولقد يوجد دراسات في الأردن تفند هذا الجانب تحديدًا. ولكن الإناث يشكلن 11% من نسبة الأطفال العاملين في الأردن في 2016.<sup>14</sup>

لكن بالمجمل أوضح تقرير منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة ضمن مسح عمالة الأطفال 2017، إلى أن 40.8% من الأطفال الذين عملوا في أي وقت خلال السنة السابقة للمسح عانوا من أحد الأمراض أو تعرضوا للإصابة بسبب العمل، بينما وصلت نسبة من تعرضوا للإرهاق الشديد إلى 28.81%، ومن عانوا من جروح سطحية أو عميقة إلى 15.35% (الشكل 3).<sup>15</sup>



الشكل 3: التوزيع النسبي للأعمال الخطرة، المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة لعام 2017

<sup>13</sup> أيمن محمد حمدان منصور، إخلاص عبد الرؤوف الجمال، ربما إبراهيم متروك، مرام عبد الوهاب النوايسة. دراسة الآثار المترتبة على عمل الأطفال في الأردن (الجسمية والاجتماعية والنفسية). المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010. <https://ncfa.org.jo/uplo> [ads/2020/07/16d8fda9-9b85-5f1ffc46b7c9.pdf](https://ncfa.org.jo/uplo/ads/2020/07/16d8fda9-9b85-5f1ffc46b7c9.pdf)

<sup>14</sup> بيت العمال، اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال، مرجع سابق.

<sup>15</sup> ملتزم دي أوغلو، الأطفال العاملون في المملكة الأردنية الهاشمية (نتائج مسح عمالة الأطفال 2007)، جامعة الشرق الأوسط، 2009. [https://static.s123-cdn-static-d.com/uploads/3837866/normal\\_5f81990dcf6ba.pdf](https://static.s123-cdn-static-d.com/uploads/3837866/normal_5f81990dcf6ba.pdf)

## محاولات معالجة الأخطار الصحية للأطفال العاملين

إن عثرات حماية الأطفال العاملين من المخاطر الصحية لا تعود إلى خلل تشريعي. على العكس، صادق الأردن على اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، وأكد على رغبته في تحقيق مبادئ الحد من عمل الأطفال من خلال مصادقته عام 1997 على اتفاقية العمل الدولية رقم (138) لسنة 1973 بشأن "الحد الأدنى لسن الاستخدام"، كما صادقت عام 2000 على اتفاقية العمل الدولية رقم (182) لسنة 1999 بشأن "حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال" التي حثت على القضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

لكن الجهود الرسمية لتطبيق نص القانون غير قادرة على احتواء ظاهرة عمل الأطفال أو حمايتهم من المخاطر الصحية. لأن أول عائق، بحسب هيثم النجداوي مدير التفتيش في وزارة العمل،<sup>16</sup> هو خوف الطفل وذويه وصاحب العمل من الاعتراف بعمل الطفل لما فيه من مخالفة للقوانين. وبذلك لا يتم الإبلاغ عن الأطفال العاملين ولا عن الحوادث الصحية التي يتعرضون لها. أو أن الإجراءات القانونية طويلة جدًا ولا تضمن تحقيق مصلحة الطفل بعد سنوات من الانتظار كما في حالة الطفل أحمد الذي فقد أصابعه التي ذكرت أعلاه. لذا من الواجب إيجاد آلية وطريقة تسمح بتلقي الحماية والرعاية الصحية دونما خوف من تبعات الظاهرة غير القانونية.

وفي حين أن وزارة العمل تواصل جهودها في التفتيش، ووفرت وزارة العدل الغطاء القانوني لحماية الأطفال من العمل، إلا أن الظاهرة مستمرة. وتعمل المؤسسات الدولية والأممية أيضًا في هذا المجال.

أطلقت منظمة الأمم المتحدة لحماية الطفولة (اليونيسف) برنامجًا في عام 2020 للحد من أشكال عمالة الأطفال في مدينتي الزرقاء وعمّان.<sup>17</sup> وذلك عن طريق مساعدة مئات الأطفال للخروج من بيئات العمل الخطرة، والعودة إلى التعليم والتدريب، بالإضافة لتزويد أسرهم بحزم الدعم، وذلك لتخفيف العبء الاقتصادي الذي يدفع الأسر إلى اللجوء إلى عمالة الأطفال. كما سيجتمع البرنامج الذي تنفذه جمعية رواد الخير الشريكة لمنظمة اليونيسف، كل من وزارة العمل والمنظمات المحلية والبلديات للتخلص من عمالة الأطفال الخطرة، وتوعية المجتمع بآثارها السلبية على الأطفال حاليًا وعلى مستقبلهم. وتقوم منظمة العمل الدولية مع اليونيسف وهيئة إنقاذ الطفل على تنفيذ برنامج "حماية الطفل من عمالة الأطفال"، ويهدف لحماية الأطفال واليافع في الأردن من أسوأ أشكال عمل الأطفال، بالعمل على الأسباب المؤدية لعمل الأطفال لضمان مستقبل أفضل لهم من خلال التعليم.<sup>18</sup> ومع هذا يبقى الهاجس الأساسي لهذه الورقة هو توفير الحماية والرعاية الصحية للأطفال العاملين.

<sup>16</sup> المملكة، "وزارة العمل: غرامة مالية تصل إلى 500 دينار لمن يشغلون من هم دون 18 عامًا". قناة المملكة، 2021.

<sup>17</sup> اليونيسف، اليونيسف تطلق برنامجًا للحد من عمالة الأطفال في الزرقاء وعمّان، 2021. <https://bit.ly/3ld18gA>

<sup>18</sup> اليونيسف، دعوة لتجديد الالتزام لإنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2025، 2021. <https://bit.ly/3G2RsTe>

## التوصيات

حماية الأطفال العاملين من المخاطر الصحية هي مسؤولية قانونية ومجتمعية وأخلاقية، وقد حاولت الحكومة التصدي لها من خلال التشريعات، لكنها تبقى غير كافية للحد من ظاهرة اجتماعية واسعة؛ خاصة مع تفاقم الحاجة الاقتصادية الملحة للأسر. لذلك، من الممكن أن تتكاتف الجهات الحكومية، ممثلةً بوزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتقديم حماية صحية للأطفال العاملين في الأردن.

رغم أن الورقة لا تشجع على عمل الأطفال، إلا أنها ظاهرة قائمة من الصعب التخلص منها، لذا يمكن تقييد هذه الظاهرة بحيث تقل نسبة عمالة الأطفال في الأعمال الخطرة، وتحقق حياة كريمة للأطفال في مجتمع آمن، وتعزيز مهاراتهم لدخول سوق العمل بطريقة آمنة.

1. إبراز الأثر السلبي الصحي والنفسي لعمالة الأطفال، بحيث تقوم وزارة الصحة بحملات توعية في منصات مواقع التواصل الاجتماعي لتوعية الأهل وتوعية الأطفال أنفسهم بمخاطر عملهم الصحية، وأهمية اكتساب المهارات بشكل آمن صحيًا ونفسيًا. وقد تقوم إحدى الجهات المانحة المعنية بحماية الطفل بتوفير بعض من الدعم المطلوب لهذه الغاية.
2. تكاتف جهود وزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لتقليل عمالة الأطفال في الأعمال الخطرة، من خلال تدريب الأطفال على مهارات رقمية أو يدوية لتمكينهم اقتصاديًا بشكل لائق لأجسادهم وآمن صحيًا لهم، بحيث يتمكنوا من اكتساب مهارات تساعد على بناء عمل أساسي لهم في المستقبل. يمكن أن يستهدف هذا الإجراء الأطفال من 16-18 سنة والذين يسمح لهم القانون بالعمل في ظروف مناسبة. ويمكن لهذه التدريبات أن تسعف هؤلاء الأطفال عند الالتحاق بسوق العمل نتيجة اكتسابهم مهارات رقمية مبكرًا. وقد تسنح الفرصة لإقامة شراكات أو الحصول على تمويل من القطاع الخاص لهذا الغرض.
3. توفير آلية حماية صحية للأطفال العاملين من قبل وزارة الصحة لضمان تقديم الرعاية الصحية الدورية اللازمة لحمايتهم من الأمراض والتأكد من سلامتهم. إذ يمكن لوزارة الصحة تخصيص يوم من كل شهر لاستفادة الأطفال العاملين في مراكزها الصحية.
4. البحث في تعزيز شبكة الحماية المجتمعية اقتصاديًا، للأطفال وأسرهم، بحيث نقلل من العوز الاقتصادي الذي يدفع الأسر إلى تشغيل أطفالها.



يتم تنفيذ برنامج جيل01 من قبل هيئة أجيال السلام بدعم  
من السفارة الأمريكية في الأردن.